

Distr.: General
26 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١١٦ (ج) من القائمة الأولية**

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من
البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة وتشرف بإبلاغها بأن حكومة اليابان قررت أن تترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ في الانتخابات التي ستجرى في نيويورك في عام ٢٠١٩. وترجو البعثة الدائمة لليابان أن تفضلوا بإدراج ترشيح اليابان في الوثيقة النهائية التي سيتم إعدادها لأغراض الانتخابات المقبلة، وترجو ممتنة أيضا تعميمه على الدول الأعضاء.

واليابان تتطلع إلى القيام بدور نشط بالتنسيق مع الدول الأخرى في مجلس حقوق الإنسان، المسؤول عن تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تشرف حكومة اليابان بأن تحيل طيه بياناً خطياً يتضمن تعهداتها والتزاماتها بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩.

** A/74/50.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

ترشيح اليابان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

أولاً - سياسات اليابان في مجال حقوق الإنسان

١ - إذ تتمسك اليابان بأعلى معايير حقوق الإنسان المكرسة في دستورها والمكفولة بموجبها، فقد عززت نظامها السياسي الديمقراطي ووضعت سياسات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية باعتبارها قيماً عالمية. واليابان تعتقد اعتقاداً راسخاً أن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان محط اهتمام مشروع للمجتمع الدولي. ومن ثم فإن من الضروري التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجتمع الدولي. واليابان تؤكد أيضاً على ضرورة احترام حقوق الإنسان لجميع الناس بصرف النظر عن بلدانهم وثقافتهم وتقاليدهم ونظمهم السياسية والاقتصادية ومستويات نموهم الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الرغم من وجود اختلافات في العمليات وسرعة الإنجاز فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. فحماية حقوق الإنسان من أهم المسؤوليات الأساسية لأي بلد.

٢ - وبناء على التزامها بالحوار والتعاون، دأبت اليابان على توجيه الجهود الرامية إلى تسوية المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقلق المجتمع الدولي، وإلى تحسين حالات حقوق الإنسان، سواء عن طريق محافل دولية مثل الأمم المتحدة أو بإجراء حوارات ثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت اليابان تتيح التعاون الضروري والعملي من خلال تقديم المساعدة التقنية. واليابان ملتزمة بمواصلة إسهامها النشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

ثانياً - الالتزامات والتعهدات الدولية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان

إبرام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومواصلة تنفيذها بحسن نية

٣ - أبرمت اليابان صكوك حقوق الإنسان الدولية التالية، وهي ملتزمة بتنفيذها بحسن نية وعلى النحو المناسب، ويشمل ذلك تقديم التقارير الدورية وإجراء الحوار مع كل هيئة من هيئات المعاهدات:

(أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٩)؛

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٩)؛

(ج) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٥)؛

(د) اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٤)؛

(هـ) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٩٥)؛

(و) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٩٩)؛

(ز) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٩)؛

(ح) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٤).

٤ - وأبرمت اليابان أيضا والتزمت بوفاء باتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين، والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، واتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. وعلاوة على ذلك، في ٢٠١٧، أبرمت اليابان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لتلك الاتفاقية، وذلك من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالأشخاص.

٥ - وستظل اليابان تتابع على النحو المناسب التوصيات التي تلقتها من كل هيئة من هيئات المعاهدات من أجل تعزيز تعاونها مع كل هيئة، كما ستتابع التزاماتها المتصلة بتنفيذ كل صك من تلك الصكوك.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تقرر اليابان بأهمية مختلف الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع المدني. واستنادا إلى هذا الإقرار، تعقد اليابان اجتماعات مع الهيئات العامة والمنظمات غير الحكومية وتصغي إلى آرائها وتدرجها في تقاريرها الدورية. واليابان تولي أهمية كبيرة لدورات الحوار مع المجتمع المدني وستواصل إجراءاتها.

الإسهام المستمر في أعمال مجلس حقوق الإنسان والمشاركة النشطة فيها

٧ - ما فتئت اليابان تشارك بالفعل في أنشطة مجلس حقوق الإنسان من أجل تحسين حالات حقوق الإنسان في مختلف البلدان والمناطق وإيجاد حلول لمشاكل حقوق الإنسان. وقد انضمت اليابان إلى عضوية المجلس عند إنشائه في عام ٢٠٠٦ وظلت بها إلى عام ٢٠١١، ثم عادت إليها مرة أخرى في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥. وفي الوقت الحاضر، تقضي اليابان فترة عضوية تمتد من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. وخلال كل فترة من هذه الفترات، شاركت اليابان بنشاط في مناقشات المجلس وأسهمت في اعتماد قرارات رئيسية، فأثرت بذلك في رأي المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان على النحو التالي:

(أ) بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، تولت اليابان دورا رائدا في اعتماد القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وما فتئت تبذل جهودها الرامية إلى إذكاء الوعي الدولي من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك قضية الاختطاف؛

(ب) تولت اليابان صياغة القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، وما فتئت تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الكمبودية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

(ج) تزعمت اليابان اعتماد القرارات المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم. وفي عام ٢٠١٧، اعتمد المجلس القرار القاضي بتعيين مقرر خاص معني بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم، وقد أسهمت اليابان في الدعوة إلى اعتماده بالإجماع.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اليابان بنشاط في مناقشات المجلس المتعلقة بتحسين حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، وتعزيز حماية الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال، والتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع، والتصدي للتطرف العنيف.

٩ - وتولي اليابان أيضاً أهمية كبيرة للحوارات المفيدة والبناءة التي تجرى مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، التي ما فتئت اليابان تعرض عليها تعاونها.

١٠ - وعلاوة على ذلك، شاركت اليابان بنشاط في أعمال المجلس، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. واليابان تأخذ نتائج عملية الاستعراض الدوري الشامل التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ مأخذ الجد، وستعمل على تنفيذ إجراءات المتابعة، بما في ذلك تقديم وثائق المتابعة المؤقتة بشكل طوعي.

١١ - وقد أدت اليابان دوراً نشطاً في مناقشات تحسين أساليب عمل وأداء الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في أفق استعراض المجلس في عام ٢٠٢١.

مواصلة الإسهام في أعمال الجمعية العامة وغيرها من المحافل

١٢ - تقوم اليابان بنشاط بتعزيز جهودها في مختلف المجالات، مثل تمكين المرأة وحماية الطفل والصحة والحد من أخطار الكوارث، مع القيام في الوقت نفسه بدورها القيادي في أعمال الجمعية العامة وغيرها من المحافل من أجل تحقيق مفهوم "الأمن البشري"، وذلك على النحو التالي:

(أ) تقود اليابان المناقشات المتعلقة بإشراك المرأة وحمايتها. ففي مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع الذي عقد في إيسبي - شيماء في عام ٢٠١٦، أثارت اليابان مواضيع تتعلق بالمرأة في جميع الاجتماعات ذات الصلة، بما في ذلك اجتماع القادة، ووافقت على المبادئ التوجيهية التي وضعتها المجموعة بشأن بناء قدرات النساء والفتيات وبشأن مبادرة المرأة في تطوير الخيارات المهنية القائمة على العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وفي عام ٢٠١٨، قامت اليابان بدور الدولة الراعية في مجال القيادة النسائية وتمكين المرأة ومنحها القدرة على الوصول وحمايتها في الاستجابة للأزمات، وهي إحدى المبادرات البرنامجية الرئيسية التي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تقوم اليابان من خلالها بتعزيز تعاونها مع الهيئة. وفي الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة، شاركت اليابان أيضاً بنشاط في المناقشات المتعلقة بتعزيز مشاركة نساء المناطق الريفية في وضع السياسات وعمليات صنع القرار. وعلاوة على ذلك، تستضيف اليابان الجمعية العالمية للمرأة منذ عام ٢٠١٤، إذ توجه الدعوة إلى القيادات النسائية ومناصريها الذكور في اليابان وخارجها الناشطين في مختلف الميادين لتقديم الدعم للمرأة. وما فتئت اليابان تقدم مقترحات تتوخى إيجاد "مجتمع تتألق فيه جميع النساء" من خلال هذه الجهود.

(ب) تعمل اليابان على أخذ زمام المبادرة في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال (الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة)، باعتبارها عضواً في مجلس الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال وبلداً رائداً في تلك الشراكة، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات غير حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تبرعت اليابان بما قدره ٦٥٠ مليون ين ياباني لقطاع

المساعدة الإنسانية في صندوق إنهاء العنف ضد الأطفال، وهو ما يفوق ما قدمه باقي بلدان العالم. وقد استُخدمت تبرعات اليابان في مشاريع حماية الأطفال في النزاعات الدائرة في نيجيريا وأوغندا. وعلاوة على ذلك، تشارك اليابان بنشاط في التحالف العالمي للقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت (تحالف "WePROTECT").

(ج) تعمل اليابان على تعزيز النظم الصحية في إطار التصميم الأساسي للسلام والصحة الذي وضع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. واستضافت اليابان منتدى التغطية الصحية الشاملة في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالاشتراك مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات دولية أخرى، واعتمدت إعلان طوكيو بشأن التغطية الصحية الشاملة بوصفه التزاما بتسريع الجهود المبذولة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، وأثناء الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، استضافت اليابان حدثا جانبيا حول موضوع "التغطية الصحية الشاملة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الصحة للجميع"، بوصفها قوة رائدة لحركة التغطية الصحية الشاملة. وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في التصدي للمشاكل الصحية في المجتمع الدولي، ويشمل ذلك أخذ زمام المبادرة في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة الذي سيعقد في عام ٢٠١٩.

(د) تتعاون اليابان مع الأمم المتحدة بتطبيق معارفها ومهاراتها المتراكمة بالتعاون مع البلدان النامية من أجل المساعدة في تدريب الموظفين وإجراء البحوث في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ويشمل ذلك تقديم الدعم لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، فإن إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وهو مجموعة من المبادئ التوجيهية الدولية للحد من مخاطر الكوارث، تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي استضافته اليابان في عام ٢٠١٥، وقد أدرجت في هذا الإطار أهمية الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث ومفهوم "إعادة البناء بشكل أفضل" الذي اقترحه اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت اليابان تعمل على تعزيز أنشطة التوعية العامة في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، حيث اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا للتوعية بأموال تسونامي في عام ٢٠١٥، وقد اشتركت اليابان في تقديم القرار المتعلق بذلك مع ١٤١ بلدا. وستواصل اليابان بنشاط إسهامها في جهود المجتمع الدولي بالاعتماد على المعارف والتكنولوجيا المتقدمة التي اكتسبتها في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

(هـ) بالإضافة إلى الإجراءات المذكورة أعلاه، ستواصل اليابان الإسهام في تعزيز خطة مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال والنزاعات المسلحة.

التعاون الإنمائي

١٣ - وضعت اليابان ميثاق التعاون الإنمائي في شباط/فبراير ٢٠١٥. وإذ اتخذ هذا الميثاق مفهوم الأمن البشري كمبدأ إرشادي، فقد حدد التزام اليابان بالتعاون من خلال حماية وتعزيز قدرات كل فرد، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة باعتباره المبدأ التوجيهي الأساسي. واستنادا إلى هذا المبدأ، ما فتئت اليابان تسهم في تحسين حالات حقوق الإنسان عن طريق بذل جهود ملموسة تشمل الإجراءات التالية:

(أ) أنشأت اليابان المقر المركزي للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، الذي يرأسه رئيس الوزراء ويضم جميع أعضاء مجلس الوزراء، في أيار/مايو ٢٠١٦ بهدف تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف على الصعيد المحلي، وكذلك في مجال التعاون الدولي. وفي جلسته الرابعة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حدد المقر المركزي للنهوض بأهداف التنمية المستدامة الركائز الثلاث التالية: قيام كل من القطاعين العام والخاص بالتشجيع على إقامة "مجتمع الجيل الخامس"؛ والتنشيط الإقليمي؛ وتمكين المرأة والأجيال الصاعدة. وفي الوقت نفسه، أعلن المقر المركزي عن خطة العمل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، التي تشمل الخطط الرئيسية للحكومة اليابانية. وبالإضافة إلى ذلك، وافق المقر المركزي في اجتماعه الخامس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨ على توسيع نطاق خطة العمل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، التي تجسد مضمون الخطة السابقة وتوسع نطاقها. وفي مجال التعاون الدولي، أعلنت اليابان أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧ أنها ستركز على المسائل المتصلة بالأطفال والجيل الصاعد، وأنها ستخصص ١ بليون دولار لتقديم المساعدة، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والحد من مخاطر الكوارث والمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، تعترز اليابان أن تستضيف اجتماع المتابعة المعني بأهداف التنمية المستدامة في نيويورك، وهو أول اجتماع على مستوى القمة، فضلاً عن مؤتمر قمة مجموعة العشرين في أوساكا، ومؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بتنمية أفريقيا في اليابان. وتعترز اليابان تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى مبدأ الأمن البشري؛

(ب) في مجال المساواة بين الجنسين، أعلنت اليابان في أيار/مايو ٢٠١٦ عن وضع الاستراتيجية الإنمائية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت اليابان عن اتخاذ تدابير لتقديم التدريب لنحو ٥٠٠٠ من الموظفين الحكوميات الإناث وتحسين بيئة التعلم لحوالي ٥٠٠٠ من الفتيات على مدى ثلاث سنوات ابتداء من عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، تعهدت اليابان في دورة الجمعية العالمية للمرأة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بتقديم أكثر من ٣ بلايين دولار في إطار التعاون المالي على مدى ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٨ بهدف النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان النامية. وقد وفّت اليابان بهذه الالتزامات؛

(ج) في مجال التعليم، تعمل اليابان بنشاط على تعزيز التعاون من أجل إتاحة فرص التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وإمكانيات تنمية الموارد البشرية في مجالات الصناعة والعلم والتكنولوجيا في إطار استراتيجية التعلم من أجل السلام والنمو، التي تحدد سياسات الحكومة اليابانية في التعاون في مجال التعليم. وفي مؤتمر قمة مجموعة السبعة المعقود في شارلوفوا بكندا في حزيران/يونيه ٢٠١٨، التزمت اليابان بالتبرع بما قدره ٢٠٠ مليون دولار لتقديم التعليم الجيد وتنمية الموارد البشرية للفتيات والنساء في البلدان النامية؛

(د) في عام ٢٠١٦، قدمت اليابان ٦٧٨ مليون دولار لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال الرعاية الصحية، وشاركت بنشاط في تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستمرارها. وستواصل اليابان تعزيز التغطية الصحية الشاملة وفقاً للإعلان الصادر عن قادة مجموعة إيسي - شيما في أيار/مايو ٢٠١٦، وإعلان طوكيو بشأن التغطية الصحية الشاملة المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تعهدت اليابان بتقديم ما مجموعه ٤ بلايين دولار في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ لجهود الحد من مخاطر الكوارث ولتدريب ٤٠ ٠٠٠ من المسؤولين الحكوميين والقادة المحليين لتمكينهم من القيام بدور رائد في الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث وجهود إعادة البناء بشكل أفضل فيما بعد الكوارث، وذلك في إطار مبادرة سنداى للتعاون من أجل الحد من مخاطر الكوارث، التي أعلن عنها في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٥. وستواصل اليابان بذل جهودها من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛

(و) فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، أسهمت اليابان في تشجيع إشراكهم الاجتماعي وبناء مرافق خالية من العوائق؛

(ز) فيما يتعلق بتقديم المساعدة في مجال الحكم الرشيد، تقدم اليابان دعمها الفعلي في تطوير النظم القانونية وأنشطة الشرطة وإرساء الديمقراطية، ويشمل ذلك تقديم الدعم للانتخابات وبناء قدرات البرلمانات ووسائل الإعلام؛

(ح) في أفق تنظيم الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة بذوي الإعاقة في طوكيو في عام ٢٠٢٠، ما فتئت اليابان تدعو إلى تعزيز قيمة الرياضة وتشجيع الحركة الأولمبية وحركة الألعاب الأولمبية الخاصة بذوي الإعاقة من خلال برنامج ”الرياضة من أجل الغد“، الذي يشكل مساهمة دولية في شراكة مع القطاعين العام والخاص من أجل تحسين المرافق ذات الصلة بالرياضة، وتوفير المعدات الرياضية، ودعوة المدربين والرياضيين وإيفادهم، وتنفيذ أنشطة التعاون التقني، ونشر الثقافة اليابانية، وتنمية الموارد البشرية. ويهدف البرنامج إلى تبادل القيم الرياضية مع أكثر من ١٠ ملايين من الأشخاص من جميع الأجيال في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٢٠. وستواصل اليابان تعزيز هذا البرنامج من أجل كفالة تحقيق هذه الأهداف (في نهاية آذار/مارس ٢٠١٨، كان ٦,٦٤ مليون شخص ينتمون إلى ٢٠٢ من البلدان والمناطق يستفيدون من منافع القيم الرياضية)؛

(ط) تتعاون اليابان بنشاط في أعمال المنظمات الدولية المعنية التي تقود جهود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتساهم في تلك الأعمال، ويشمل ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستواصل اليابان تقديم الدعم إلى هذه المنظمات الدولية.

تعزيز الحوار الثنائي

١٤ - إذ تسلم اليابان بأهمية الحوار والتعاون القائم على أساس مبادئ التفاهم والاحترام المتبادلين، أجرت اليابان حوارات ومشاورات ثنائية منتظمة بشأن حقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي وبلدان مثل ميانمار وكمبوديا وإيران. وستواصل اليابان إجراء حوارات تفاعلية بشأن حقوق الإنسان مع مختلف البلدان، وستظل تبذل جهودها من أجل المساهمة فيما يبذله كل بلد من أجل حل المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق تبادل أفضل الممارسات.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان في اليابان

١٥ - تعمل اليابان على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. فقد دأبت جميع وزاراتها ووكالاتها العامة على المشاركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مختلف المجالات. وستواصل اليابان إجراء الحوار مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس، بمن فيهم الشباب والمسنون والنساء والرجال والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال، ومن أجل تنفيذ السياسات والتدابير الرامية إلى إيجاد مجتمع يمكن فيه لجميع الناس أن يستفيدوا من قدراتهم وأن يعيشوا حياة تحدر بالعيش.

المساواة بين الجنسين

١٦ - تقر اليابان بأن إيجاد "مجتمع تتألق فيه جميع النساء" يعد من أهم القضايا. وقد وضعت اليابان الخطة الأساسية الرابعة للمساواة بين الجنسين، والسياسة العامة المكثفة للتعجيل بتمكين المرأة، ونفذت قانون تعزيز مشاركة الإناث والنهوض بمسارتهن المهنية في أماكن العمل. وستواصل اليابان التشجيع على اتخاذ طائفة من الإجراءات، منها الحرص على توظيف النساء وترقيتهن، والتنمية المطردة للموارد البشرية النسائية، وإصلاح ممارسات العمالة القائمة على أساليب العمل الذكورية، والقضاء على العنف ضد المرأة.

حقوق الطفل

١٧ - بالإضافة إلى التدابير الحالية الرامية إلى القضاء على استغلال الأطفال في المواد الإباحية، قامت اليابان بصياغة الخطة الأساسية المتعلقة بالتدابير الرامية إلى مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في ٢٠١٧، وهي خطة أساسية وطنية تسعى إلى توسيع نطاق التغطية ليشمل جميع جوانب الاستغلال الجنسي للأطفال، بما فيها بغاء الأطفال، وذلك من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال. وقد عززت اليابان مختلف التدابير الرامية إلى إذكاء الوعي العام وحماية الأطفال الضحايا ودعمهم وتعزيز الإجراءات القمعية وفقاً للخطة. وعلاوة على ذلك، نقحت اليابان في العام نفسه القانون الجنائي وعززت أحكام المعاقبة على الجرائم الجنسية، وشمل ذلك تجريم اتصال الشخص جنسياً بقاصر يتولى حضنته. وبتخاذ هذه التدابير، فقد أصبحت اليابان تتصدى للجرائم الجنسية بصرامة أكثر من ذي قبل.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٨ - نفذت اليابان تدابير متنوعة منذ انضمامها إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٤. فقد قامت اليابان بإنفاذ قانون القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦، واتخذت طائفة واسعة من التدابير، منها حظر المعاملة التمييزية غير العادلة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة. واليابان تعترم مواصلة تعزيز التدابير المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من أجل إيجاد مجتمع شامل للجميع.

الجهود المتعلقة بدورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة بذوي الإعاقة المقرر عقدها في طوكيو في عام ٢٠٢٠

١٩ - ستستضيف اليابان دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة بذوي الإعاقة في طوكيو في عام ٢٠٢٠. وقد تعهدت اليابان بجعل هذه الدورة فرصة لتعزيز المجتمع الشامل للجميع القائم على أساس التنوع والوثام، الذي يتم فيه الاعتراف بجميع الاختلافات، بما في ذلك العرق ونوع الجنس والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والإعاقة وغير ذلك من الأوضاع. كما تعهدت اليابان بالتحضير لدورة الألعاب الأولمبية وإدارتها وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة بذوي الإعاقة في إطار هذه المبادئ التوجيهية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة المعنية بتنظيم الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية الخاصة بذوي الإعاقة في طوكيو بصياغة مدونة الشراء المستدام. وباحترامها للاتفاقات الدولية ومدونات قواعد السلوك المتعلقة بالاستدامة، تحدد هذه المدونة المعايير والإجراءات التشغيلية التي تكفل أن عمليات الشراء تضع في الاعتبار قضايا الاستدامة، مثل البيئة وحقوق الإنسان والعمالة. وتنص المدونة على أن يُلزم الموردون بالامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان واحترامها، وبالقضاء على التمييز والتحرش والعمل على حظر انتهاكات حقوق السكان المحليين، وباحترام حقوق المرأة وذوي الإعاقة والأطفال والأقليات الاجتماعية.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٢٠ - تلتزم اليابان بتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. فمن خلال التنفيذ المطّرد لتلك المبادئ التوجيهية، تسعى اليابان إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، تقوم اليابان بصياغة خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتكون أحد التدابير الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتواصل اليابان إجراء عملية الصياغة عن طريق الحوار مع مختلف أصحاب المصلحة. واليابان ملتزمة بتشجيع السلوك المسؤول في الأعمال التجارية بالتنفيذ المطّرد للتدابير الواردة في الخطة.

مكافحة الاتجار بالأشخاص

٢١ - استنادا إلى خطة العمل الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٤، تشجع اليابان على منع الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه وتوفير الحماية الملائمة لضحاياه عن طريق تعزيز التعاون مع السلطات الأجنبية المعنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك عن طريق التعاون الوثيق مع المنظمات المحلية.

حقوق المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية

٢٢ - قامت اليابان بإنفاذ القانون المتعلق بالحالات الخاصة في التعامل مع الوضع الجنساني للأشخاص المصابين باضطرابات الهوية الجنسية في عام ٢٠٠٤، ثم قامت بتنقيحه في عام ٢٠٠٨ بغية تيسير الشروط اللازمة لتغيير الوضع الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت هيئات حقوق الإنسان المحلية تسدي المشورة بشأن طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان، منها التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، والقيام بأنشطة متنوعة لإذكاء الوعي من أجل ضمان احترام حقوق الأقليات الجنسية. وستواصل اليابان تعزيز هذه الجهود من أجل القضاء على التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية.

مكافحة خطاب الكراهية

٢٣ - قامت اليابان بإنفاذ القانون المتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الخطاب غير المنصف والتمييزي والسلوك المرتبط به ضد الأشخاص القادمين من خارج اليابان في عام ٢٠١٦ بغية القضاء على الخطاب غير المنصف والتمييزي والسلوك المرتبط به، اللذان يستبعدان بشكل انفرادي كل المنحدرين من أعراق أو جنسيات محددة. واليابان تعزز مواصلة المشاركة في أنشطة التوعية وتطوير منابر التشاور، وفي الجهود الرامية إلى تحسين ملاءمة المشاورات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تجرى باللغات الأجنبية.

تقديم الدعم لشعب آينو وشعب بوراكو

٢٤ - ستواصل اليابان تعزيز تدابير السياسات الشاملة والفعالة لفائدة شعب آينو، مع أخذ آرائه في الحسبان، من خلال مختلف القنوات، بما في ذلك مجلس تعزيز السياسات المتعلقة بشعب آينو. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اليابان على تعزيز منابر إسداء المشورة وتوفير التعليم والتوعية من أجل تيسير القضاء على التمييز المتصل بمسائل "دوا" (التمييز ضد شعب بوراكو) بالاستناد إلى القانون الخاص بتعزيز القضاء على التمييز ضد شعب بوراكو الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٦.